وهل له الحبس بالرتبة المتوسطة حيث يؤدي الى ان الوالد يسخط فقد يظهر
ان ان كان بان يكسر عوده ويريق خمره ويحل المخيوط عن ثياب الزوجة
من الحرير ويرد الى الملاك ما يجده في بيته من المال الحرام الذي غصبه او سرقه
ويبطل الصورة المنقوشة على جداره والحمرة في خشبة بيته ويكسر الاواني
الذهب والفضة فان تعذر في امثال هذه المعاصي لا يتعلق بذات الامر كالخمر
الضرب والسب ولكن الوالد يتأذى به ويسخط بسببه الآن ذلك فعل حق
ويسخط الوالد مشاقه حيث للباطل والحرام فلا طرق في القياس ان يثبت للولد ذلك
بل يلزمه ان يفعل ذلك ولا بعد ان ينظر فيه الى قبح المنكر والى مقدار الامر والتحفظ
فان كان المنكر فاحشا ويسخط عليه فوريا لحاقه حرمن لا شدة غضبه فذلك اذا كان
تحفى ذلك كما كانت له آنية من بلور او زجاج على صورة حيوان وهي كره حيوان
مال كثير فهذا ما ينبغي في الجفص وليس يجري هذه المعصية مجرى الخمر وغيره فهذا
كله مجال للنظر فان قيل من اين فتلتم ليس له الحبس بالتعنيف والضرب والامر بالمعروف
في الكتاب والسنة قد ورد عاما من غير تخصيص واما النهي عن التأفيف والزجر
فقد ورد وهو خاص فيما لا يتعلق بارتكاب المنكرات فنقول قد ورد في حق
الادب على الخصوص ما يوجب الاستثناء عن العموم او لا خلاف في ان الجلاد ليس
ان يقتل اباه في الزنا ولا ان يباشر اقامة الحد عليه بل لا يباشر قتل الكافر
بل لو قطع يده لم يلزمه قصاص ولم يكن له ان يؤذيه في معاملة فقد ورد
في ذلك اخبار وثبت بعضها بالاجماع وان لم يجز له ايذاؤه بعقوبة وهو حق
عليه جناية سابقة فلا يجوز له ايذاؤه بعقوبة هي منع من جناية مستقبلة
متوقعة بل بقوا اولى وهذا الترتيب ايضا ينبغي ان يجري في العبد والزوجة مع
السيد والزوج فهما قريبان من الولد في لزوم الحق وان كان حق السيد اكد من حق
الزوج في النكاح ولكن في كبيرة ان لوجاز السجود لمخلوق لامرت المرأة ان تسجد لزوجها
وهذا ايضا دليل على ان حق السيد اكد من حق الزوج فانه لو جاز السجود لمخلوق
لامر به للسيد دون الزوج والفرق ان حق السيد [illegible] حيث ان الهرب على
العبد الاموال من خزائنه ويرده الى الملاك [illegible]
[illegible]
[illegible]
[